



وَتِيْقَةُ مَعْلُومَاتِ الْمَشْرُوعِ ورقة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة

المرحلة المفاهيمية - تاريخ الإعداد/التحديث: 02-أب-2016 | تقرير رقم: PIDISDSC18862



المعلومات الأساسية

أ. بيانات المشروع الأساسية

السياق القطري الضفة الغربية وقطاع غزة	مُعرف المشروع P159337	مُعرف المشروع الأم (إن وجد) اسم المشروع التمويل بهدف خلق فرص عمل الثاني (P159337)
المنطقة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	تاريخ التقييم المتوقع 27-شباط-2017	التاريخ المتوقع لإقرار مجلس الإدارة 17-نيسان-2014
أداة الإقراض أداة تمويل المشاريع الاستثمارية	الجهة المقترضة وزارة المالية والتخطيط	الوكالة المنفذة لم تحدد بعد/تحدد وزارة المالية الجهة المنفذة للمشروع في الوقت الحالي

التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

مصدر التمويل	المبلغ
تمويل خاص	5.00
التكلفة الإجمالية للمشروع:	15.00

قرار المراجعة
المسار الثاني: أقرت المراجعة استمرار التحضير

الفئة البيئية
الفئة (ب) أي يتطلب تقييم بيئي جزئي

هل نقلت مهام رقابة وتخليص السياسات الوقائية إلى مدير الممارسة المختص؟ (لن يتم الكشف عنها)

لا

قرار آخر (حسب الحاجة)

ب. المقدمة والسياق

السِّيَاقُ القُطري

1. ما يزال الاقتصاد الفلسطيني تشوبه الهشاشة وبنهكه الصراع، كما يعاني من القيود وعدم الاستقرار السياسي ما يعرقل نشاط القطاع الخاص. وقد شهدت السنوات الاخيرة تباطؤاً حاداً في النمو الاقتصادي، حيث انخفض من 8 في المئة ما بين عامي 2007 و2011 إلى 3 في المئة بين 2012 و2015. كما انخفضت المعونات الخارجية من 32 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 إلى 6 في المئة في عام 2015، ما أسهم إسهاماً كبيراً في ضعف النمو الاقتصادي، الذي كان مقتصرًا على 3.5 في المئة خلال عام 2015. كذلك أدى الانقسام الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة في خلق إطار تنظيمي مزدوج، مؤثراً بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي والنمو.

2. وقد كان لحرب غزة عام 2014 تأثيراً كبيراً على الاقتصاد الفلسطيني، حيث دفعت بالاقتصاد في غزة إلى الركود بسبب أثرها المدمر على النشاط الاقتصادي ومعيشة أهالي القطاع، وقد سجل النمو الاقتصادي نسبة 6.8 في المئة في عام 2015 في غزة، وكانت عملية إعادة الإعمار وتجارة الجملة والتجزئة من القطاعات الرئيسية المحركة للاقتصاد. وكان من أسباب تباطؤ النمو في الضفة الغربية من 5.3 في المئة في عام 2014 إلى 2.5 في المئة في عام 2015 أزمة السيولة الناجمة عن قرار إسرائيل وقف تحويل ضرائب السلطة الفلسطينية خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2015. ونظراً للنمو السكاني في الأراضي الفلسطينية، لم تكن الـ 3 في المئة من النمو الاقتصادي الذي شهده عام 2015 كافيةً لزيادة دخل الفرد.¹

3. وتعكس وتيرة النمو الضعيفة الصعوبات المالية المتزايدة أيضاً، حيث ساعدت جهود الإصلاح الناجحة والنمو الاقتصادي القوي السابق في تقليل الحجم النسبي للعجز المالي الإجمالي الفلسطيني من 24.6 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2008 إلى 13 في المئة في عام 2010. وعلى الرغم من هذه الجهود الرامية إلى ضبط أوضاع المالية العامة، فإن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي ظلّت تتراوح ما بين 10 و13 في المئة منذ عام 2010، على خلفية فاتورة الأجور المرتفعة وضعف الإيرادات. وتعاني السلطة الفلسطينية أيضاً من خسائر كبيرة في الإيرادات بموجب ترتيبات تقاسم الإيرادات الجارية التي حددها بروتوكول باريس والترتيبات الأخرى التابعة له، حيث أن بعض هذه الترتيبات عفا عليها الزمن، وبعضها الآخر لم ينفذ على النحو المتوخى مما أسفر عن خسائر مالية للسلطة الفلسطينية.

¹ البيانات والمعلومات الواردة في هذا الجزء مستمدة من آخر تقرير مراقبة اقتصادية للجنة الارتباط الخاصة (16 نيسان 2016).

4. وعلى افتراض أن القيود الحالية ستظل قائمة وأن الموجة الأخيرة من العنف لن تتصاعد بشكل أكبر، فمن المتوقع أن يقترب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الفلسطيني إلى حوالي 3.5 في المئة في الأجل المتوسط². ويعني هذا النمو البطيء الركود في الدخل الحقيقي للفرد وزيادة في البطالة، لا سيما أن هناك مخاطر كبيرة؛ أولاً، إن وتيرة إعادة الإعمار والإنعاش في غزة كانت أبطأ من المتوقع، رغم بعض التسريع في الأشهر الأخيرة، وهناك احتمالية حدوث نكسات إضافية. وفي حين أنه من الإيجابي أن النمو الاقتصادي في قطاع غزة قد عاد، إلا أنه مع الوتيرة الحالية لإعادة الإعمار ومع الانقسام الداخلي بين غزة والضفة الغربية لا يتوقع أن يعود الاقتصاد لمستويات ما قبل الحرب قبل حلول عام 2018. ثانياً، قد تكون نتيجة النمو في الضفة الغربية أسوأ من المتوقع إذا استمر التوتر في التصاعد، وسيؤدي هذا إلى زيادة المخاطر الأمنية التي قد تضعف ثقة المستهلك والمستثمر، وبالتالي تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي.

5. لقد أدى انخفاض النمو إلى خنق قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل لفئة الشباب المتزايدة، وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول قوة العمل إلى أن نسبة البطالة بين الشباب الفلسطينيين كانت مرتفعة جداً في عام 2015 ولا سيما في غزة، حيث أن أكثر من نصف الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و29 عاطلون عن العمل. وبعد ارتفاع البطالة الهائل إلى أكثر من 47 في المئة خلال حرب عام 2014، انخفضت في قطاع غزة إلى 38 في المئة بحلول نهاية عام 2015، وتزامن ذلك مع بدء عملية إعادة الإعمار حيث أخذت الشركات الخاصة تبني قدراتها. وتتضاعف نسبة البطالة في غزة مقارنةً بالضفة الغربية، غير أن البطالة والعمالة الناقصة ما تزالان تشكلان تحدياً كبيراً في الضفة الغربية. وبالإضافة إلى انخفاض الطلب على العمل، ما تزال النساء يواجهن تحديات بالانضمام إلى القوى العاملة وبالتالي فإن معدل مشاركة النساء في سوق العمل منخفضة جداً بحوالي 19 في المئة، مع ارتفاع معدل البطالة بينهن إلى 40 في المئة تقريباً.

السياق القطاعي والمؤسسي

1. هناك نقص كبير في فرص العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يعاني أكثر من ربع السكان من البطالة ويفوق عرض العمل على الطلب في السوق، لا سيما في صفوف الشباب. فعلى سبيل المثال، هناك أكثر من 30 ألف خريج سنوياً، وما بين 6,000 و7,000 وظيفة جديدة متوفرة في السنة. وعلاوة على ذلك، فإن جزءاً كبيراً من زيادة فرص التوظيف في القطاع الخاص خلال السنوات العديدة الماضية قد تركزت في تجارة التجزئة وقطاعات الخدمة الفرعية غير القابلة للتداول، والتي لا تولد ما يكفي من فرص العمل الجيدة.

² اسقاطات صندوق النقد الدولي

2. وقد بقي الاستثمار الخاص ونشاط القطاع الخاص الذي سيكون هناك حاجة إليه لنمو الوظائف في المستوى الأمثل، مركزاً أساساً في القطاعات الفرعية ذات الإنتاجية المنخفضة والتي يضعف فيها نمو العمالة، فقد بلغ معدل الاستثمار الخاص 15 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي طوال السبع سنين المنصرمة، في حين بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر واحد في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتأتي المشاريع في غالبيتها متناهية في الصغر إلى صغيرة - وفقاً لطيف أحجام الشركات- مع مستوى كبير من اللارسمية التي تنطوي على ما يقدر بـ 000,140 عامل (وتجدر الإشارة لوجود نسبة واحد في المئة من مجمل المنشآت لديها ما يزيد عن 20 عامل حسب معطيات عام 2013).

3. ويقدم التحليل الأخير الذي أجرته مجموعة البنك الدولي حول المناخ الاستثماري أدلة إضافية عن البيئة الصعبة التي تواجه القطاع الخاص:

- سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2016 تدهور المرتبة الإجمالية للضفة الغربية وقطاع غزة حسب الترتيب العالمي حيث تراجع مرتبتهما من 127 من أصل 189 اقتصاداً للمرتبة 129. كما وأن الوقت، والتكلفة، والإجراءات اللازمة لإنشاء عمل في الضفة الغربية وقطاع غزة تعد عوامل مانعة للشروع بإنشاء مشروع وللنشاط التجاري اللازم لنمو القطاع الخاص.
- يُدرج تقييم المناخ الاستثماري لعام 2014 "تَجَزؤُ وِعْمُوض-العقبات الأكثر تريبصاً باستثمارات القطاع الخاص- عدم الاستقرار السياسي، والحصول على الكهرباء، والممارسات القطاعية غير الرسمية، ومعدلات الضرائب والحصول على التمويل على أنها أكثر التحديات وقعاً. وقدم التقرير توصيات شملت الحصول على قدرة أكبر للوصول إلى الموارد والأسواق، وتقليص توجهات العزلة والتنشيطي، وتخفيف المخاطر السياسية، وتحسين دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وخاصة من خلال الاستثمار بالمهارات، والتكنولوجيا، وريادة الأعمال والابتكار.

4. ولقد رافق النمو المحدود للاستثمار الخاص والطلب المكبوح على عمل القطاع الخاص مكبات أخرى على صعيد الإمداد. وكانت قد أبرزت مبادرة الحوار لأجل خلق فرص عمل فلسطينية عدم اقتصار الحاجة على إيجاد طرق مبتكرة لتجنيد استثمار خاص جديد لمجابهة المناخ الاستثماري العصيب "بل جنباً إلى جنب مع معطيات تقرير النظم المنهجية من أجل نتائج أفضل في مجال التعليم، كما وأشارت إلى أن عدم توافق المهارات مع سوق العمل هي العقبة الرئيسية لنتائج التوظيف خاصة على صعيد الشباب والنساء. ويبيد الدليل إلا أنه حتى في حين توافر فرص العمل فإن الخريجين غالباً ما يعوزهم المهارات والخبرات التي يطلبها القطاع الخاص لملء هذه الشواغر وإنجاز العمل المطلوب. وبالرغم من لفيف التحديات الخارجية والداخلية فإن القطاع الخاص الفلسطيني ما زال قادراً على إظهار مستوى من المرونة، وروح ريادة، وقدرة على تحقيق المزيد من النمو وتوفير فرص العمل، خاصة إذا ما استهدف هذا الاستثمار الخاص قطاعات منتقاة لها القدرة على خلق فرص عمل في الظروف الراهنة.

5. ومن العوامل المساهمة في اخراج نتائج دون المستوى الأمثل في سوق العمل الفلسطيني أن قطاع تنمية المهارات، التي تضم مقدمي خدمات التدريب التقني والمهني، والمدارس، والجامعات، ووزارتي العمل والتعليم، والجهات المانحة التي تمول التدخلات ذات الصلة بالمهارات، ما يزال التنسيق بينها غير كافٍ، وغير مرتبط بشكل جيد بالقطاع الخاص. كما وقد كشف تقرير أسلوب النظم من أجل



تحسين نتائج التعليم مؤخراً أن الضفة الغربية وقطاع غزة تحققان مرتبة متدنية في "تعزيز نهج يحركه الطلب"، ما يعني أن هناك فرصاً ضئيلة في مجال الصناعة وغيرها من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص للقيام بدور نشط في التخطيط والإشراف وتقديم تدريب لفة العمل. ورغم توفر ما يقرب من 140 مليون دولار أمريكي من أموال المانحين للاستثمار في قطاع تنمية المهارات منذ عام 2001، ما زال هناك تفاوت كبير بين تدريب المؤسسات في الضفة الغربية وقطاع غزة وما يحتاجه القطاع الخاص.

6. ويشكل النمو الذي يحرزه القطاع الخاص أمراً أساسياً لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة الاجتماعي والاقتصادي. حيث تؤكد التحليل التي أجريت على سوق العمل والمهارات، مع مشاورات المعنيين بالمشروع، محدودية إيجاد فرص عمل جديدة في ظل غياب الاستثمارات الجديدة في القطاع الخاص. وتدرك السلطة الفلسطينية، المقيدة بالأولويات المالية والمؤسسية وغيرها، ضرورة تعزيز مشاركة القطاع الخاص والابتعاد عن القطاع العام، وتوفير الدافع والمبادرات من الجهات المانحة الممولة حتى الآن. ومن جانبه، يسعى القطاع الخاص إلى إيجاد طرائق جديدة لمواجهة التحديات الاقتصادية الوطنية سواء أكانت حلول تشكيل أو تمويل. ويجب ردم الهوة بين القطاعين العام والخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى إدخال نهج قائم على الإنتاج أكثر استباقية وتعاونية، يقوده القطاع الخاص بتمويل مشترك.

العلاقة بإطار الشراكة القطرية

1. لقد تمت مناقشة استراتيجية مساعدات جديدة لبرنامج العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة لمجموعة البنك الدولي في 30 تشرين الأول 2014 (تقرير رقم GZ 89503). ولدى هذه الاستراتيجية التي تتماشى مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية 2014-2016 دعمتان، إحداهما "دعم النمو الذي يحرزه القطاع الخاص الذي يزيد من فرص العمل"، وهذا يدعم "التنمية الاقتصادية والعمالة" ضمن خطة التنمية الوطنية الفلسطينية. كذلك أيدت السلطة الفلسطينية استراتيجية متكاملة لبرنامج العمالة في فلسطين الذي يدعم الأهداف الرئيسية الثلاثة من أجل خلق المزيد من فرص العمل وهي: (أ) تحفيز فرص الاستثمار؛ (ب) الاستثمار في قوة العمل الفلسطينية؛ (ج) تحسين البيئة التمكينية. ويشدد البرنامج على ضرورة إدراج الحوافز المالية لتشجيع المشاريع وخلق فرص العمل والتشبيك.

2. وتتماشى سلسلة مشاريع التمويل بهدف خلق فرص العمل بشكل وثيق مع استراتيجية مجموعة البنك الدولي الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تشجع هذا النوع من المخاطرة، والابتكار، ومشاركة القطاع الخاص الذي يميز مبادرة التمويل بهدف خلق فرص العمل. ويتوافق التمويل بهدف خلق فرص العمل مع مقومات "تجديد العقد الاجتماعي" و"التعمير والانتعاش". فيركز الأول على تجديد العقد الاجتماعي بين الحكومة والمواطنين، وكسب ثقة المواطن من خلال تعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وفرص العمل التي يزيد بها القطاع الخاص وتحسين نوعية الخدمات العامة.

ت. الهدف الإنمائي المقترح للمشروع

تعزيز فرص العمل وتعبئة الاستثمار الخاص كنتيجة لاختبار بعض التدخلات المختارة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

النتائج الرئيسية (من المذكرة المفاهيمية للمشروع)

1. يعدّ مقترح المشروع الثاني للتمويل بهدف خلق فرص العمل المشروع الثاني من مجموعة مشاريع التمويل بهدف خلق فرص العمل. وباستخدام نهج برنامجي لسلسلة المشاريع، يُصمّم اثنان أو أكثر من المشاريع بناءً على تنفيذ الدروس المستفادة والمنجزات من المشاريع السابقة في هذه السلسلة.
2. أما الإطار البرامجي المقترح فيسمح باتباع نهج مرحليّ بناءً على المحرك الأول وأدوات التمويل التجريبية. وقد بدأت السلسلة بالمشروع الأول (F4J; P151089) الذي تولى التصميم التفصيلي، وبناء القدرات، واختبار الأدوات المالية المبتكرة المنتقاة، وتوليد الدروس الأولية المستخلصة³. وسيوفر المشروع الثاني من سلسلة التمويل بهدف خلق فرص العمل اختبار المنتجات والتمويل واسع النطاق من أجل المنتجات المالية المحددة، وسيوفر كذلك التمويل الحقيقي اللازم للأدوات المالية المختلفة المبتكرة، والتي صممت خصيصاً لمعالجة مختلف أوجه قصور السوق والحكومة التي تنشأ في البيئة الهشة المتأثرة بالصراع.
3. ضمن إطار سلسلة المشاريع، يهدف المشروع لحشد تمويل الاستثمار الخاص في القطاعات غنيّة الكامن، بالإضافة إلى خلق فرص عمل في الضفة والقطاع. وتستهدف سلسلة المشاريع الشباب في الفئة العمرية من 18 إلى 29، بما في ذلك النساء (بنسبة أدها 30% من المستفيدين من المشروع).
4. وبناءً على النتائج المتوقعة من أول مشروع تمويل بهدف خلق فرص العمل تقاس نتائج المستوى الأهداف الإنمائية الرئيسية لهذا المشروع كما يلي:

³ اشارة الى وثيقة تقييم مشروع التمويل بهدف خلق فرص العمل (P151089) [b083c36f1e/2_0/Rendered/PDF/West0Bank0and00ce0for0Jobs0Project.pdf090224/](https://www.worldbank.org/pt/0/Rendered/PDF/West0Bank0and00ce0for0Jobs0Project.pdf090224/)



- **حشد رأس المال الخاص:** سيقاس هذ المؤشر كما قيس في المشروع الأول؛ كأحد أهم مؤشرات أهداف المشروع الإنمائية، حيث سيشتمل على مجموع الاستثمارات الخاصة المعبئة كنتيجة لإطلاق ثلاث أدوات ونماذج مالية مبتكرة في إطار المشروع، وسيتم استهداف معدل "أربعة إلى واحد" للاستثمار الخاص إلى تمويل البنك الدولي.
- **فرص العمل المتاحة:** من المتوقع أن تولّد الأدوات التمويلية فرص العمل أيضاً، حيث ستشمل الشباب والنساء. وستظل التقديرات الأولية نتيجة لمشروع توليد التعلم والمعرفة ذات أهمية لمشروع التمويل بهدف خلق فرص العمل وستولّد بفضل أداة قياس الوظائف المبتكرة الشاملة في إطار النتائج.

ث. وصف المفهوم

1. يضع مشروع التمويل بهدف خلق فرص العمل الأساس لتوظيف ثلاث أدوات مالية تسعى للتصدي للقيود التي لها أثر هام على الاستثمارات الخاصة وإيجاد فرص العمل من جانبي العرض والطلب. وتشمل هذه الآليات ما يلي:
 - **سندات الأثر الإنمائي** التي تعمل على تعزيز وتنمية المهارات ونتائج التوظيف للشباب والنساء.
 - **تمويل فجوات مقومات الاستمرارية** التي تعمل على توفير المنح لدعم استثمارات القطاع الخاص لخلق فرص العمل والتي قد لا تعتبر مربحة.
 - **منحة مطابقة النظام البيئي لريادة الأعمال** كأداة لدعم المرحلة المبكرة للتمويل وبدء الأعمال، وخاصة لبناء خطوط الاستثمار.
2. تستهدف هذه الأدوات المختلفة مداخل مختلفة للأسواق من أجل زيادة فرص العمل. وتعمل سندات الأثر الإنمائي على جانب العرض من سوق العمل من أجل تحسين وضع الفئة العاملة لتستوعبهم الوظائف. أما القيمة المضافة لسندات الأثر الإنمائي (التي ستقصل لاحقاً) فهي أنها طريقة مبتكرة مبنية على النتائج لتمويل رأسمال القطاع الخاص والمعرفة وإعادة تنظيم الحوافز بحسب الأداء. وتستهدف منحة مطابقة النظام البيئي لريادة الأعمال من لديهم قابلية لبدء مشروعهم التجاري أو ليصبحوا رياديين. ويستهدف تمويل فجوات مقومات الاستمرارية فرص العمل بشكل مباشر أكثر من خلال استهداف استثمارات أكبر من القطاع الخاص.
3. ونظراً لاستعداد السوق الحالي، وتوافر الميزانية، والحاجة إلى اتباع نهج تدريجي، عرض مشروع التمويل بهدف خلق فرص العمل الأول أداة منحة مطابقة النظام البيئي لريادة الأعمال، وفي الوقت نفسه أعدّ السوق والمؤسسات لإدخال سندات الأثر الإنمائي وأداة



تمويل فجوات مقومات الاستمرارية. ويسمح المشروع الثاني بتجريب المنتجات المالية، بما في ذلك التوسع المحتمل لتمويل منتجات معينة اعتماداً على الأداء والطلب. ومن المتوقع في هذه المرحلة أن مشروع التمويل بهدف خلق فرص العمل الثاني سيمول توظيف سندات الأثر الإنمائي وتمويل فجوات مقومات الاستمرارية، في الوقت الذي سيسمح أيضاً بمرونة لتوسيع نطاق منحة مطابقة النظام البيئي لريادة الأعمال بالاعتماد على الأداء. تدرج المزيد من التفاصيل بشأن المشروع المقترح أدناه.

المكوّن الأول: سند الأثر الإنمائي لتنمية المهارات للعمالة (حوالي 5 مليون دولار)

4. **الأساس المنطقي:** ظهرت سندات الأثر مؤخراً كنماذج تمويلية ابتكارية مبنية على النتائج لرفع استثمارات القطاع الخاص المالية وللتركيز على تحقيق النتائج.⁴ تعتبر سندات الأثر أداة يدفع المستثمرون بواسطتها مقدماً من أجل التدخلات لتحقيق النتائج المتفق عليها، والعمل مع منظمات تقديم الخدمات لضمان تحقيق النتائج. يدفع ممولو النتائج (بالعادة المتبرعون الرسميون في سندات الأثر الإنمائي) للمستثمرين إذا نجحت التدخلات. سيتم توجيه سند الأثر الإنمائي المقترح نحو تحسين مهارات القوة العاملة الفلسطينية كما يحتاجها السوق من أجل تعزيز نتائج العمل المحسنة. سيستهدف سند الأثر الإنمائي مجموعة شبابية تقدر بحوالي ألفي شاب تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة (وبما يشمل ما لا يقل عما نسبته 30% من النساء)

5. **نهج التنفيذ:** يمول "مشروع التمويل بهدف خلف فرص عمل" هيكل حكم وإدارة سندات الأثر الإنمائي، والتصميمات الفريدة الخاصة بسند الأثر الإنمائي وزيادة التزامات المستثمرين الأولية وتوفير المساعدة الفنية لبناء القدرات من أجل تحضير السوق لتطبيق ونشر سندات الأثر الإنمائي. فسيمول هذا المكوّن في إطار مشروع التمويل بهدف خلق فرص عمل الثاني سند الأثر الحقيقي أي مدفوعات النتائج والانتاجية التي ستسدّد للمستثمرين من القطاع الخاص عند التحقق من النتائج. مثالاً توضيحي: إذا احتاجت شركة من القطاع الخاص إلى خريجين لديهم مهارات في تكنولوجيا المعلومات فسيتم تصميم وتوفير التدريب لمجموعة من الشباب المؤهلين من قبل مقدمي خدمات مختارين مسبقاً لهذا الهدف وسيدفع المستثمرون من القطاع الخاص، الذين سيتابعون عن كثب تقديم الخدمات والتقدم الحاصل، تكلفة تقديم الخدمات وتكاليف التدريب. وإذا حققت المجموعة النواتج والنتائج المتفق عليها (فعلى سبيل المثال اتمام التدريب

⁴ ومن الجدير بالذكر أن سندات الأثر هي ليست سندات بالمعنى التقليدي المتعارف عليه (أي سندات الدين التي تستحق فوائد ثابتة حتى الدفعة الأخيرة المستحقة) بل ينبغي أن ننظر لسندات الأثر كاستثمارات الشبيهة بالأسهم التي توفر الأرباح للمستثمرين فقط على أساس النتائج المحققة وتتحمل مستويات مخاطرة مرتفعة أعلى من تلك التي تتحملها السندات التقليدية.

والتسيب الوظيفي مع شركة لتكنولوجيا المعلومات) يسدد البنك الدولي مستثمري القطاع الخاص (يتوقف على التحقق والتأكد المستقلين) بما في ذلك مدفوعات الفوائد التي اتفق عليها لزيادة تحفيز القطاع الخاص لاسترداد استثماراته.

6. **المسائل الرئيسية التي يتعين معالجتها:** يعدُّ إقبال المستثمرين عاملاً أساسياً لنجاح سندات الأثر الإنمائي. وأشار العديد من المُستثمرين عن قدرتهم ورغبتهم للاستثمار في سندات الأثر الإنمائي، مشيرين بدورهم إلا أنه لا بُدَّ من توفر نُهج يقودها القطاع الخاص للمساعدة في التغلب على تحديات العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة. إضافة إلى جذب المستثمرين الفلسطينيين إلى سندات الأثر الإنمائي فقد بدأت المحادثات الأولية مع مستثمرين سندات الأثر الدوليين. وهناك عدد من المستثمرين المسؤولين اجتماعياً على الصعيد الدولي والذين يمكن أن يرووا قيمة إضافية في إضافة سندات الأثر الإنمائي في الضفة الغربية وقطاع غزة على سنداتهم وأوراقهم التجارية. ويمكن ان تتراوح بين المستثمرين الأكثر تركيزاً على المردود الاجتماعي (أي المؤسسات والمنظمات الخيرية) إلى صناديق استثمار أثر الاسهم الخاصة التي تهتم بالتجارة والأرباح بالإضافة إلى المردود الاجتماعي للشركات المتعددة الجنسيات التي ترغب في تعزيز أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

7. وبالإضافة إلى تامين التزام المستثمرين، تُعدُّ ترتيبات الرصد والتقييم لسندات الأثر الإنمائي مجالاً رئيسياً في لا بدَّ من صياغته النهائية خلال مرحلة التصميم للمشروع الأول (حالياً مستهدف من بداية حتى منتصف 2017). وستُنشأ وتُوجد الوكالة المنفذة للمشروع نظام جمع بيانات وإبلاغ عن النتائج. وسيكون من مسؤولياتها، ضمن مسؤوليات أخرى، جمع البيانات والمعلومات الأساسية والرصد المستمر لسندات الأثر الميداني وبما يشمل التقارير المرحلية. وستعتمد سندات الأثر الإنمائية اعتماداً كبيراً على البيانات الآنية لإدارة الأداء باستمرار وتعديلها كما الحاجة طوال فترة تنفيذها.

المكوّن الثاني: تمويل فجوات مقوّمات الاستثمارية (9 ملايين دولار تقريباً)

8. **الأساس المنطقي:** سيموّل هذا المكوّن أداة تمويل فجوات مقوّمات الاستثمارية لدعم والاستفادة من الإمكانيات الأكبر للنشاط الاستثماري للقطاع الخاص من خلال استهداف ثغرات التمويل في تحديد مشاريع الاستثمار الخاص. وتشير التقديرات الحالية إلى أن عدد الاستثمارات الخاصة السليمة أساساً في قطاعات مثل السياحة وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات الزراعية والصناعات الخفيفة غير قادرين على التحرك قدماً بسبب مخاطر استثنائية ومحدودة خيارات التمويل، بما في ذلك الافتقار إلى تمويل طويل الأجل. فهذه الاستثمارات بالرغم من ذلك يرجح أن تولد عدداً كبيراً من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية من خلال خلق الوظائف الرسمية، ولكن قد تكون غير مستمرة من منظور مدى ربحيتها. ونظراً للآثار الاجتماعية لعملية خلق الوظائف المتوقعة هذه يجب توفير الدعم لتمكين استثمارات القطاع الخاص من المضي قدماً لخدمة المصلحة العامة.

9. **نهج التنفيذ:** سيتمّ تشجيع مستثمري القطاع الخاص لتقديم مقترحاتهم الاستثمارية لدعم تمويل فجوات مقوّمات الاستثمارية المرتقبة في إطار هذا العنصر من المشروع. وبصرف النظر عن العناية الواجبة أساسياً لاستمرارية الأعمال التجارية من الاستثمارات المخططة، سوف يكون تمويل برنامج التمويل بهدف خلق فرص عمل الثاني مشروطاً على تقييم إمكانيات خلق فرص عمل للاستثمار. وتحققاً لهذه

الغاية، فسيستعمل نهج تحليل التكلفة والمنفعة الاجتماعية اتمر في تحديد العائد الاقتصادي والاجتماعي لاستثمار معين ناشئ عن المستوى المتوقع من خلق الوظائف (المباشر وغير المباشر والمُسبَّب).

10. وسيشمل مشروع التمويل بهدف خلق فرص عمل الثاني "مُحرِّك أول" متوقع لاستثمارات تمويل فجوات مقومات الاستمرارية والتي ستكون مُرَاقَبة ومقيّمة ومنظمة لتبدأ الاستثمارات بحلول موعد تسليم المشروع لمجلس البنك الدولي. وهذا سيوفر دليلاً مبكراً على فعالية الأداة ويعطي إشارة قوية لإدخاله إلى السوق.

11. المسائل الرئيسية التي يتعين معالجتها: سيحتاج العمل التحضيري الوشيك خلال فترة الثلاث إلى تسع أشهر القادمة، من بين جملة أمور، إلى التركيز على التقييم المسبق لخط الاستثمار، وتطوير معايير أهلية تمويل فجوات مقومات الاستمرارية وبالإضافة لمتطلبات العناية الواجبة:

- فيتوجب تحديد فرص الاستثمار الإضافي التابع للقطاع الخاص التي ستلبي خط استثمار تمويل فجوات مقومات استمرارية البرنامج الثاني للتمويل بهدف خلق فرص عمل بما يتوافق مع ميزانية مشروع التمويل بهدف خلق فرص عمل وسيتم تقييم الجدوى التجارية للمشاريع وخلق الوظائف بناءً على إجراء "أول المستجيبين لدعوة تقديم الطلبات" وأن تتوفر معايير الأهلية وتوافر التمويل للمشروع.

- ولا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار النظر في المعايير الإضافية،

- ما هي التدابير-إذا كان أياً منها مخالفاً للتدابير اللازمة والتي ينبغي ان تُتخذ لتخفيف تقديرات التضخم الوظيفي في مقترحات الاستثمار؟

المكوّن الثالث: المنح المقابلة للنظام البيئي لريادة الأعمال (مقدر بمليون دولار)

12. الأساس المنطقي: ورغم الزيادة في تمويل أسهم رأس المال المتاح للريادين من الشباب وللشركات الناشئة في بداية نموها وزيادة رأس المال في فلسطين، يفيد ويشكوا الممولون ضعف الطلب والاستثمار المردود. ومن الملاحظ وجود عدد قليل وندرة واضحة من الأفكار القابلة للتطبيق ورياديين الأعمال الذين يدخلون النظام البيئي ويبقون على قيد الحياة حتى مرحلة لاحقة من دورة حياة الشركة. وبما أنه لم يتم توظيف رأس المال الاستثماري وصناديق الاستثمار الخاص في الأسهم فقد أدى ذلك بالتالي إلى خسارة الفرصة. حتى أن ذلك أدى إلى خروج صندوق استثماري واحد في الأسهم ممول من دبي من السوق الفلسطيني نتيجة جفاف وموت خط الاستثمار الجاهز. وتشمل القيود المذكورة التمويل اللازم لتوفير الدعم والتوجيه الإضافي الذي تحتاجه المشاريع المحتملة قبل الشروع في أي استثمار.

13. نهج التنفيذ: أطلق المشروع الثاني للتمويل بهدف خلق فرص عمل تمويلًا بقيمة (1.5 مليون) للمنح المقابلة للنظام البيئي لريادة الأعمال. فما هذه المنحة إلا صندوق متخصص لتحسين كمية ونوعية مبادرات المشاريع المؤهلة للاستثمار عبر تحسين كفاءة المشاريع (الشركات) لاستيعاب تمويل من أدوات التمويل الجاهزة حيث ستستخدم صناديق المنح المطابقة لتمويل خدمات تطوير الأعمال المؤهلة لهذه المشاريع.



14. **المسائل الرئيسية التي يتعين معالجتها:** ومن المتوقع أن يتم تخصيص معظم صناديق تمويل المشروع الثاني للتمويل بهدف خلف فرص عمل لتمويل أدوات سند الأثر الإنمائي وأدوات تمويل فجوات مقومات الاستمرارية، ومع ذلك فسيتم تصميم المشروع بطريقة معينة لمنحه المرونة التوسعية لرفع أو تخفيض الأسعار حسب ما تقتضي الأدوات الثلاث استنادا إلى الأداء. وسيتم تمويل أداة المنح المتطابقة للنظام البيئي لريادة الأعمال في مرحلة التقييم النصفي بناءً على النتائج/المصروفات حتى تاريخه والتقدم المحرز مع الأدوات الأخرى.

ترتيبات الصندوق الإستثماني متعدد المانحين

15. ومن المقترح أن تُطلب المساهمات الإضافية للشركاء للمشروع الثاني لتمويل بهدف خلق فرص عمل عبر إنشاء الصندوق الائتماني متعدد المانحين ودائع المانحين لاستكمال مساهمة البنك الدولي البالغة 5 مليون دولار. أما الغرض الأساسي من ذلك فهو دعم تمويل أداة سند الأثر الإنمائي وأداة تمويل فجوات مقومات الاستمرارية، مع إمكانية إضافة تمويل إضافي للمنح المطابقة للنظام البيئي لريادة الأعمال اعتمادا على الأداء. وتشير التقديرات الحالية إلى أن تكلفة دعم توظيف الأدوات في المشروع الثاني للتمويل بهدف خلق فرص عمل لا تقل عن 15 مليون دولار (أي حوالي 5 ملايين دولار لسندات الأثر الإنمائي، 9 مليون دولار من أجل تمويل فجوات الاستمرارية، و 15 مليون دولار تضاف إلى صندوق المنح المطابقة للنظام البيئي لريادة الأعمال). وسيكون الصندوق الإستثماني متعدد المانحين مهما وإساسيا في حالة سلسلة مشاريع التمويل بهدف خلق فرص عمل للاستفادة من تأثير المحركات الأولى ضمن أداة سند الأثر الإنمائي وأداة المنح المطابقة للنظام البيئي لريادة الأعمال بالإضافة لأداة تمويل فجوات مقومات الاستمرارية التي تسمح باختبار ورفع مستوى النهج الابتكارية الرائدة في إطار سلسلة المشاريع. ومن المهم أيضا ضمان فعالية وتنسيق موارد المانحين ومعرفتهم في البيئات ذات المساحات محدودة الموارد. وهذا البعد مهم خاصة أن ميزانية الصندوق الإستثماني للضفة الغربية وقطاع غزة ثابتة بينما تزداد نطاق صلاحية البنك الدولي في فلسطين وقد شارك البنك بنشاط مع الجهات المانحة ذات الحضور في فلسطين وأبدى العديد منهم اهتماما في دعم سلسلة مشاريع برنامج التمويل بهدف خلق فرص عمل.

السياسات الوقائية

أ. موقع المشروع والخصائص المادية البارزة ذات الصلة لتحليل السياسات الوقائية (إن عُلِمَت)

وسينفذ المشروع في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن المحتمل أن المشروع سينفذ في الغالب في رام الله بالضفة الغربية وغيرها من الأماكن التي يتركز نشاط القطاع الخاص بها غير أنه من المتوقع أن يدعم المشروع تطوير إحدى أو العديد من إستثمارات



القطاع الخاص في قطاع غزة. والجدير بالذكر أنه من المتوقع أن يشمل المشروع الثاني للتمويل بهدف خلق فرص عمل مشروعاً فرعياً لتمويل الطاقة الشمسية في قطاع غزة، والتي ستُحَضَّر لها أدوات السياسات الوقائية المناسبة قبيل تقييم المشروع.

ب. القدرة المقترضة المؤسسية للسياسات الوقائية.

سيتم تعيين مسؤول السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية كجزء من سند الأثر الإنمائي لتقييم وإدارة قضايا السياسات الوقائية ذات الصلة. وسيدعم خبراء السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في البنك الدولي ومعايير الأداء المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية لمؤسسة التمويل الدولية قدرة مسؤول السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية التابع لجهة تنفيذ المشروع خلال فترة تنفيذ سلسلة مشاريع التمويل بهدف خلق فرص عمل حيث لن تكون هناك حاجة لموظفي السياسات الوقائية لتنفيذ المكوّن الأول (سند الأثر الإنمائي لتنمية المهارات للعمالة) والمكوّن الثالث (المنح المطابقة للنظام البيئي لريادة الأعمال) بما أنّ هذه المكونات لا تعارض أي سياسة من السياسات الوقائية للبنك الدولي.

يتضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والدليل التشغيلي خطة بناء القدرات للتدريب في المجالات الموضوعية بما في ذلك، ولكن ليس على سبيل الحصر (أولاً) الفحص والرصد ورفع التقارير بمرحلة قبل المشروع، (ثانياً) معايير السياسات البيئية والاجتماعية الوقائية لسلطة جودة البيئة الفلسطينية والبنك الدولي ومعايير الأداء المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية لمؤسسة التمويل الدولية (ثالثاً) المشاورات مع أصحاب المصلحة، وآليات رفع المظالم، والسياسات المتعلقة بإعادة التوطين القسري (رابعاً) تصميم وإعداد أطر الإدارة البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية.

وستكون جهة تنفيذ المشروع في وقت الاجتماع الاستعراضي للورقة المفاهيمية للمشروع لا تزال في طور التعاقد مع وزارة المالية. ذلك لأن جهة تنفيذ المشروع وموظفيها ليسوا بعد مقررين، فمن السابق لأوانه تقديم ملخص لأداء السياسات الوقائية في إطار المشروع الأول للتمويل بهدف خلق فرص عمل. وتقوم وزارة المالية حالياً بمراجعة عروض لتولي تنفيذ المشروع، ومن المتوقع أن يتم التوقيع في موعد لا يتجاوز الموعد النهائي الجديد لدخول المشروع حيز التنفيذ في 30 أيلول لعام 2016. وبمجرد أن يبدأ عمل جهة تنفيذ المشروع، فسيتم تقديم/توفير تدريب السياسات الوقائية للبنك الدولي/معايير الأداء لمؤسسة التمويل الدولية لموظفي وزارة المالية وموظفي جهة تنفيذ المشروع والأطراف المعنية من القطاع الخاص.

سيتم تحديث مرحلة التقييم الخاصة بوثيقة البيانات الشاملة الخاصة بالسياسات الوقائية لتشمل موجزاً للتطورات على قدرة السياسات الوقائية والتنفيذ.



ج. أخصائيو السياسات الوقائية البيئية الاجتماعية في الفريق

تريسي هارت، هناء صلاح

د. السياسات التي يمكن تطبيقها

السياسات وقائية

هل تم تفعيلها؟

تفسير (اختياري)

تم تصنيف هذا المشروع "ب" بسبب الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة الخاصة بمواقع محددة والعكسية، وبالتالي فهي قابلة للعلاج بسهولة عن طريق تطبيق تدابير التخفيف الملائمة. ونظرا للمعلومات الحالية، يمكن أن تشمل هذه الآثار البيئية السلبية المحتملة ما يلي: قضايا الهواء الملوث من البناء والضوضاء ونوعية المياه المتعلقة بالبناء بالإضافة إلى عامل الصحة والسلامة المهنية. سيواصل التحضير التركيز على قائمة من المشاريع الفرعية الممكنة. يقدم إطار الإدارة البيئية والاجتماعية توجيهات بشأن اتساع التدخلات الفنية المحتملة للمشاريع الفرعية. ويقدم إطار الادارة البيئية والاجتماعية تلك التوجيهات من خلال توفير قوائم الفحص البيئية والاجتماعية والآثار البيئية المحتملة لكل من قطاعات "خلق الوظائف" الخمسة الممكنة وعينة لخطط الإدارة البيئية والاجتماعية والترتيبات المؤسسية وأنشطة التدريب، والرصد والمتابعة وتقارير الامتثال لسياسات البنك الدولي. ومن المتوقع أن يتم تحديث إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ليشمل مرجع لتحديد إلى ومتى يمكن الاستفادة من معايير الأداء لمؤسسة التمويل الدولية بدلا من السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية. وسيتم الكشف عن وثيقة السياسات الوقائية المشاريع الفرعية ذات الصلة لمشروع الطاقة الشمسية في غزة قبل تقييم المشروع

نعم

البند الأول من السياسة التشغيلية الرابعة بشأن
التقييم البيئي (OP/BP 4.01)

الثاني للتمويل بهدف خلق فرص عمل.

يستبعد فحص إطار الادارة البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية أي احتمال لمشروع فرعي يشمل ويتضمن الموارد الطبيعية.

لا

البند الرابع من السياسة التشغيلية الرابعة بشأن الموارد الطبيعية (OP/BP 4.04)

يستبعد فحص إطار الادارة البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية أي احتمال لمشروع فرعي يشمل ويتضمن الغابات.

لا

البند السادس والثلاثون من السياسة التشغيلية الرابعة بشأن الغابات (OP/BP 4.36)

سوف يقوم إطار الادارة البيئية والاجتماعية بفحص لتحديد ما إذا كان من المرجح أن تشمل المشاريع الفرعية شراء و / أو استخدام المبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب ومبيدات القوارض، وما إلى ذلك. حيث لن يتم استبعاد المشاريع الفرعية للتمويل بهدف خلق فرص عمل فقط بسبب إدراجها المواد الكيميائية لإدارة الآفات. يشمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية خطة إدارة الآفات.

نعم

البند التاسع من السياسة التشغيلية الرابعة بشأن إدارة الآفات (OP 4.09)

يستبعد فحص إطار الادارة البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية أي احتمال لمشروع فرعي ذا تأثير على الموارد الثقافية المادية المعروفة. وسيتم إدراج إجراءات الإيجاد عن طريق الصدفة في إطار الادارة البيئية والاجتماعية في حالة تم اكتشاف موارد مادية طبيعية أثناء تنفيذ المشروع الفرعي.

لا

البند الحادي عشر من السياسة التشغيلية الرابعة بشأن الموارد المادية الطبيعية (OP/BP 4.11)

ليس هناك تواجد للشعوب الاصلية في المنطقة.

لا

البند العاشر من السياسة التشغيلية الرابعة بشأن الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)

لا تنطبق البند الثاني عشر من السياسة التشغيلية الرابعة بشأن إعادة التوطين القسري (OP/BP 4.12) على المشروع الثاني للتمويل بهدف خلق فرص عمل. وسيمول المكون الأول تدريب بناء المهارات بينما سيمول المكون الثالث تدريب بناء القدرات. وبالرغم من أن المكون الثاني سيمول الاستثمارات سيتم توفير متطلبات الأرض (المؤقتة أو الدائمة) لهذه الاستثمارات من خلال الأراضي التي تخضع لملكية الحكومة أو لشركات القطاع الخاص (أرض مستأجرة من الحكومة). سيتم استبعاد الاستثمارات التي تنطوي على نقل الأسر أخذ الأرض أكان ذلك بشكل مؤقت أو دائم وأيّة استثمارات قد تحدث آثاراً على سبل عيش السكان (بما في ذلك واضعي اليد) بما في ذلك

لا

البند الثاني عشر من السياسة التشغيلية الرابعة بشأن إعادة التوطين القسري (OP/BP 4.12)



تلك الآثار التي قد تحدث من خلال فرض قيود على الوصول إلى الموارد. ولحجب لهذه الاستثناءات يعتمد المشروع على صرامة فحص المشروع الفرعي كما هو مفصّل في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية المعدّة لمشروع التمويل بهدف خلق فرص عمل الأول والذي ينطبق.

هذه السياسة لا تنطبق.	لا	البند السابع والثلاثون من السياسة التشغيلية الرابعة بشأن سلامة السدود (OP/BP 4.37)
هذه السياسة لا تنطبق.	لا	البند الخمسون من السياسة التشغيلية السابعة بشأن المشاريع المقامة على الممرات المائية الدولية (OP/BP 7.50)
هذه السياسة لا تنطبق.	لا	السياسة التشغيلية للمشاريع القائمة على المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60)

هـ. خطة تحضير السياسات الوقائية

الموعد المؤقت لتاريخ التسليم لإعداد مرحلة التقييم لوثيقة معلومات المشروع/ورقة بيانات الاجراءات الوقائية المتكاملة.

27 شباط 2017

الإطار الزمني لإطلاق واستكمال الدراسات المتعلقة بالسياسات الوقائية التي قد تكون مطلوبة. فيجب توضيح وتحديد تلك الدراسات المحددة وتوقيتها لمرحلة التقييم لوثيقة معلومات المشروع/ورقة بيانات الاجراءات الوقائية المتكاملة.

ومن المتوقع أيضا أن يتم تحديث إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لبرنامج التمويل بهدف خلق فرص عمل الأول ليشمل توجيهها لوقت استخدام معايير الأداء لمؤسسة التمويل الدولية عند اقتراحها، وكيفية المضي قدما في تطبيق تلك المعايير. سيتم إعداد كل من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية المحدثة وخطط الإدارة البيئية للمشاريع الفرعية في فصل الشتاء لعام 2016.

جهة الاتصال

البنك الدولي

بيتر ج. موسيلي، عبد الوهاب خطيب، ستيفاني لين ريدنور
مسؤول البرنامج

المقترض - الزبون - المستلم

وزارة المالية والتخطيط
شكري بشارة
الوزير
minister@pmof.ps

وزارة المالية والتخطيط

ليلي صبيح-غريب
القائم بأعمال المدير العام للعلاقات والمشاريع الدولية
mofirdg@palnet.com

الجهات المنفذة

يحدد / مشروع الوكالة المنفذة حالياً
وزارة المالية والتخطيط
ستؤكد لاحقاً
ستؤكد لاحقاً
abc@123.com

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى الاتصال ب:



دار معلومات البنك الدولي

البنك الدولي

H Street, NW 1818

20433 واشنطن العاصمة

هاتف: (202) 458-4500

فاكس: (202) 1500-522

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>

للاستعمال الرسمي فقط

الموافقة

بيتر ج. موسيلي، عبد الوهاب خطيب، ستيفاني لين ريدنور	رئيس/رؤساء فريق العمل:
---	------------------------

وافق عليه:

	مستشار السياسات الوقائية:
	مدير/مدراء الممارسات العالمية الإقليمية:
	المدير القطري: